

Distr.: Limited
12 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 65 (أ) من جدول الأعمال

من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى خطة
عام 2063: التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة
في أفريقيا والدعم الدولي: من الشراكة الجديدة من أجل
تنمية أفريقيا إلى خطة عام 2063: التقدم المحرز في
تنفيذ التنمية المستدامة في أفريقيا والدعم الدولي

أوغندا***: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إن تشير إلى قرارها 2/57 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2002 المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإن تشير أيضاً إلى قرارها 7/57 المؤرخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 المتعلق بالاستعراض
والترقيم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من
أجل تنمية أفريقيا وإلى جميع قراراتها اللاحقة، بما فيها القرار 262/78 المؤرخ 26 شباط/فبراير 2024،
المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، وقرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي 5/2024 المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2024 بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة
من أجل تنمية أفريقيا،

وإن تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة
التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة
المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإن تعيد تأكيد التزامها بالعمل
دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وأيضاً مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإب-23/10 المؤرخ 10 أيار/
مايو 2024.

** تُدرج في المحضر الرسمي للجلسة أي تغييرات تطرأ على قائمة مقدمي مشروع القرار.



الرجاء إعادة استعمال الورق

181224 171224 24-23650 (A)



وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

واند تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

واند تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تؤكد التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، بما فيها البلدان الأفريقية، وإذ تشير أيضا إلى أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا وأهمية الوفاء بجميع الالتزامات بالنهوض بالعمل في المجالات الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

واند تقر باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة عام 2063 في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في 30 و 31 كانون الثاني/يناير 2015 باعتبارها استراتيجية الاتحاد الأفريقي السياسية الطويلة الأجل للتنمية أفريقيا، وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها، التي تبين المشاريع والبرامج الكبرى الرئيسية التي سيجري تعجيلها خلال العقد، وإذ تقر بالالتزام بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في 22 أيلول/سبتمبر 2008⁽¹⁾،

واند تؤكد من جديد اتفاق باريس⁽²⁾، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽³⁾ التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو موافقتها على الاتفاقية أو قبولها لها أو انضمامها إليها على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

واند تحث الأطراف التي لم تبلغ بعد عن مساهمات محددة وطنيا جديدة أو مستكملة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن قبل انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس،

واند تلاحظ بقلق الفجوة المتزايدة بين احتياجات الأطراف من البلدان النامية، الناجمة عن الآثار المتنامية لتغير المناخ وزيادة مديونيتها، والدعم المقدم والمعرب لأجل جهودها الرامية إلى تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا، مع إبراز أن هذه الاحتياجات تقدر حاليا بما يتراوح بين 5,8 و 5,9 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة لفترة ما قبل عام 2030،

(1) 1/63.

(2) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

(3) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

وإنّ تحييط علماً بإعلان موروني للعمل بشأن المحيطات والمناخ في أفريقيا⁽⁴⁾، وإنّ تشدد على الهدف المشترك للبلدان الأفريقية المتمثل في تسخير إمكانات مواردها المحيطية وتعزيز القدرة على الإدارة المستدامة لهذه الموارد من أجل التنمية المستدامة والقدرة على تحمل تغير المناخ،

وإنّ تشير إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، الذي عُقد في أبيدجان، في الفترة من 9 إلى 20 أيار/مايو 2022، وإنّ ترحب بانعقاد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الرياض، في الفترة من 2 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2014، وبعرض حكومة منغوليا استضافة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في عام 2026،

وإنّ ترحب بإعلان الدوحة السياسي⁽⁵⁾، وإنّ تعيد تأكيد برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً⁽⁶⁾، الذي هو عبارة عن مجموعة جديدة من الالتزامات المجددة والمعززة بين أقل البلدان نمواً والجهات الشريكة لها في التنمية، وهي تشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وإنّ تدرك أن العديد من أقل البلدان نمواً توجد في أفريقيا،

وإنّ تبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس والخطة الحضرية الجديدة⁽⁷⁾ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁸⁾ وغيرها من النتائج الحكومية الدولية الرئيسية ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وإنّ تشير إلى الإعلان السياسي الذي اعتمدته المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة) في نيويورك يومي 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023⁽⁹⁾، وإنّ تحث على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل،

وإنّ ترحب بالإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة عام 2024 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 8 إلى 17 تموز/يوليه 2024،

وإنّ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الذي اعتُمد خلاله القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه،

(4) متاح في الرابط التالي: www.uneca.org/eca-events/sites/default/files/resources/documents/sro-ca/blue-future-conference-2023/Declaration%20English.pdf.

(5) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، نيويورك، 17 آذار/مارس 2022، والدوحة، 5-9 آذار/مارس 2023 (A/CONF.219/2023/3)، الفصل الأول، القرار 2.

(6) القرار 258/76، المرفق.

(7) القرار 256/71، المرفق.

(8) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(9) القرار 1/78، المرفق.

وإنّ تتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية واعتماد برنامج العمل الجديد لمصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034،

وإنّ تلاحظ بقلق بالغ ما يترتب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من تبعات متعددة الأبعاد مستمرة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك الآثار الشديدة للجائحة فيما يتعلق بالفقر والأمن الغذائي والبطالة والتجارة وتعطل سلاسل الإمداد والسياحة والتدفقات المالية، فضلاً عن آثارها الاجتماعية، بما في ذلك العنف ضد المرأة والفتاة، مما يسبب مزيداً من التحديات التي تعترض تحقيق البلدان الأفريقية خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وإنّ تقر بالجهود الهائلة التي تبذلها البلدان الأفريقية في مكافحة جائحة كوفيد-19 لإنقاذ الأرواح وتحقيق تعاف مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود،

وإنّ تشير إلى قرارها 140/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة،

وإنّ تشدد على ضرورة تشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وعلى ضرورة إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة، وإنّ تؤكد من جديد أن الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والاستفادة المتكافئة من خدمات نظم العدالة المنصفة، والتعاون العالمي وتدابير المساواة المتبادلة لمكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة جزء لا يتجزأ من الجهود التي نبذلها،

وإنّ تشير إلى قرارها 254/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 المتعلق بإطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة 2017-2027 وإلى قرارها 293/66 المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2012 الذي أنشأت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وإنّ تتطلع إلى صدور التقرير السادس من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، المزمع عرضه على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين،

وإنّ ترحب بالمناسبات الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا خلال سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2024 المعقودة بشأن موضوع "التعليم من خلال تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أفريقيا التي نصبو إليها"، في إطار شراكة وثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمات أخرى أفريقية ومن منظومة الأمم المتحدة،

وإنّ تشدد على التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الصناعية الشاملة، والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا، واضعة في اعتبارها أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تميمتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإنّ تشير إلى استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن المشاريع/الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإطار إنجازها، اللذين اعتمدا في عام 2019،

وإنّ ترحب بالدعم الذي تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديمه لخطة عام 2063 ولمبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا والخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا،

وإن تلاحظ أن أثر جائحة كوفيد-19 يزيد من حدة أوجه عدم المساواة الناجمة عن الفجوات الرقمية، خاصة في البلدان الأفريقية، وذلك لأن أشد الناس فقرا وضعفا هم أشد الناس تأثرا وهم أيضا الأكثر بُعدا عن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وإن تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من آثارها، وإن تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملاً والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإن تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات والعلاجات الدوائية ووسائل التشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بالآلا يترك أحد خلف الركب،

وإن تؤكد من جديد انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018 في مراكش، بالمغرب، وإن تشير إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المعروف أيضاً باسم اتفاق مراكش بشأن الهجرة⁽¹⁰⁾،

وإن تؤكد من جديد أيضاً الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019⁽¹¹⁾،

وإن تشير مع التقدير إلى انعقاد مؤتمر قمة الجنوب الثالث في كامبالا، يومي 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2024،

وإن تحيط علماً مع التقدير بتحويل وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية تمسحاً مع قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي تغيير مسمى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ليصبح وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا⁽¹²⁾،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام المعنون "تحليل ديون أفريقيا: نحو حل دائم وثابت"⁽¹³⁾؛

(10) القرار 195/73، المرفق.

(11) القرار 73/291، المرفق.

(12) انظر المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1(XI) الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، المعقودة في أديس أبابا يومي 17 و 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(13) A/79/295.

- 2 - **تشير** إلى التقرير الذي يقدمه الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا⁽¹⁴⁾ وبالحوار التفاعلي بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي نظمه رئيس الجمعية العامة في 21 تموز/يوليه 2023 لمناقشة النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير؛
- 3 - **تقر** بالجهود التي تبذلها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتؤكد من جديد في هذا الصدد الدور الأساسي الذي تؤديه لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه التابعة للوكالة، وترحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية بهدف تعزيز التعاون مع الوكالة، وتؤكد أهمية توخي الاتساق والتنسيق في تنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁵⁾، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير للتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذها؛
- 4 - **تشدد** على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لمتابعة أولويات التنمية الأفريقية بما يتماشى مع خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وبرامجها الرئيسية التي قد تتطلب مساعدة مالية وتقنية من الأمم المتحدة في حدود الموارد المتاحة، وضرورة قيام وكالات الأمم المتحدة، تمثيلاً مع ولاية كل منها، بتعزيز علاقتها مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛
- 5 - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا⁽¹⁶⁾ بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، بذل جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030؛
- 6 - **تشجع** البلدان الأفريقية على تعزيز البنى التحتية المحلية والإقليمية وتوسيع نطاقها، مع الإقرار بأهمية الحضرة المستدامة والقادرة على الصمود، والبنى التحتية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، والاستثمار في الحضرة المستدامة، من خلال كل من الاستثمار الأجنبي والمحلي، وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، وقر في هذا الصدد بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية جهودهم لتصب في اتجاه دعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا؛
- 7 - **تشجع** الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في أفريقيا واجتذاب الاستثمار من جميع المصادر، بما في ذلك من القطاع الخاص، ولا سيما الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود؛
- 8 - **تؤكد** أهمية أن تُتخذ تدابير موجهة صوب أهداف بعينها للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وأن تتخذ نظم وتدابير حماية اجتماعية للجميع تكون مناسبة للظروف الوطنية، بما في ذلك وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، وأن تُحقق تغطية واسعة شاملة للفقراء والضعفاء؛
- 9 - **تشجع** البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذية وإعمال الحق في الحصول على غذاء كاف في أفريقيا من خلال النظم الغذائية الصحية ومنظومات الأغذية الزراعية

(14) A/77/908.

(15) القرار 1/70.

(16) A/57/304، المرفق.

المستدامة، بدعم من شركاء أفريقيا في التنمية، وتشير إلى عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021، وإلى وقفة تقييم نتائج مؤتمر القمة بعد مرور سنتين على انعقاده التي استضافتها حكومة إيطاليا في روما في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023، وتطلب إلى الأمين العام تكثيف التعاون مع الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود في القارة؛

10 - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي يقدم توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها، وتدعو إلى التعجيل بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به؛ وترحب في هذا الصدد بإنشاء بنك التنمية الأفريقي مرفق خطة أفريقيا لإنتاج الأغذية في حالات الطوارئ بقيمة 1,5 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتهيب كذلك بالشركاء في التنمية أن يفوا بتعهدهم بتقديم 30 بليون دولار لدعم أفريقيا في تعزيز الإنتاجية الزراعية، الذي قطعه في مؤتمر قمة دكا 2 بشأن إطعام أفريقيا: السيادة الغذائية والقدرة على الصمود، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير 2023، وتقدر مساهمات الشركاء في التنمية لتقديم الدعم من خلال توفير تمويل مواز؛

11 - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يدعم المشاورات والعملية التي تعقب إعلان مالابو، مما يؤدي إلى وضع إطار جديد للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في عام 2025؛

12 - **تظل تشعر بالقلق** من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلبا على الصحة والتغذية، بما في ذلك في أفريقيا، الأمر الذي يزداد تقاعسا بفعل الآثار الضارة لتغير المناخ، والتقلبات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية على الصعيد العالمي، والتوترات الجغرافية السياسية، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة عن طريق مواءمة الإجراءات مع خطط التصدي الوطنية والإقليمية، والاستفادة الكاملة من الآليات المحلية، بما في ذلك الاحتياجات المحلية والوطنية والإقليمية؛

13 - **ترحب** بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان موضوع "تعليم المواطنين الأفارقة تعليمًا يتناسب مع القرن الحادي والعشرين: بناء نظم تعليمية قادرة على الصمود لزيادة فرص الحصول على تعليم شامل وجيد وملئم مدى الحياة في أفريقيا" موضوع عام 2024 من أجل التصدي لتحديات التعليم في أفريقيا وتعزيز فرص الحصول على تعليم جيد وتعزيز التنمية المستدامة على جميع المستويات؛

14 - **تدعو** إلى اتخاذ التدابير الفعالة وتوظيف الاستثمارات المحددة الهدف لتعزيز النظم الصحية الوطنية وكفالة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بغية منع تفشي الأمراض والوقاية منها ومكافحتها، بما في ذلك مرض فيروس إيبولا ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتقر في هذا الصدد الترابط القائم بين الصحة البشرية والحيوانية والنباتية وصحة النظم الإيكولوجية، وتدعو الشركاء في التنمية إلى أن يواصلوا مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية وتوسيع نطاق نظم الترصد في قطاع الصحة وتعزيزها وصونها بغية تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) والامتثال لها⁽¹⁷⁾ ومن أجل القضاء على الأمراض، مع التسليم في

(17) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA58/2005/REC/1، القرار 58-3، المرفق.

الوقت ذاته بنهج الصحة الواحدة، وفي هذا الصدد تهيب بالشركاء في التنمية أن يدعموا تنفيذ الاستراتيجية الصحية الأفريقية للفترة 2016-2030 والانتقال إلى التغطية الصحية الشاملة في أفريقيا؛

15 - **تشير** إلى الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بصيغته الواردة في قرارها [284/75](#) المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021، والإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بصيغته الواردة في قرارها [2/73](#) المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018، وإعلان أبوجا بشأن دحر الملاريا في أفريقيا⁽¹⁸⁾، والإعلانات السياسية الصادرة عن الاجتماعات الرفيعة المستوى المعنية بالوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها، وبشأن التغطية الصحية الشاملة، وبشأن مكافحة داء السل، على النحو المبين في قراراتها [3/78](#) و [4/78](#) و [5/78](#) المؤرخة 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو والصناديق الدولية للصحة وبغيرها من الشركاء في التنمية مواصلة تقديم الدعم، بما يشمل الدعم المالي والتقني، إلى البلدان الأفريقية لتكثيف جهودها الوطنية من أجل تنفيذ الإجراءات التي التزم بها رؤساء الدول والحكومات وممثلوهم تنفيذًا تامًا على النحو المناسب؛

16 - **تلاحظ** الأثر غير المسبوق الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 على المكاسب الإنمائية والاقتصادية التي حققتها القارة بشق الأنفس؛ وترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها القادة الأفارقة للتخفيف من مخاطر وأثر الجائحة على بلدانهم ومواطنيهم؛ وتعرب عن بالغ التقدير لجميع الشركاء والمنظمات الدولية لدعمهم المستمر لجهود القارة في التخفيف من آثار كوفيد-19؛ وتلاحظ وجود حاجة إلى تقديم دعم إضافي للحد من آثار الجائحة وللتعافي منها لتمكين القارة من تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063، ولدعم تنفيذ الاستراتيجية القارية المشتركة المكيفة لمواجهة جائحة كوفيد-19 في أفريقيا، والتشغيل الكامل لوكالة الأدوية الأفريقية والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها وتعزيز قدرات الوكالة والمراكز، بما في ذلك دعم تصنيع أفريقيا للقاحات المضادة لكوفيد-19 وغيره من الأمراض الفيروسية، وتدعو في هذا الصدد إلى التضامن العالمي، لا سيما فيما يتعلق بإتاحة الحصول على مستوى العالم، بشكل عادل وميسور التكلفة ومناسب التوقيت، على اللقاحات والعلاجات الدوائية ووسائل التشخيص وغيرها من المنتجات الطبية في أفريقيا، وتحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على دعم القارة في تطوير وتصنيع لقاحات وعلاجات دوائية ووسائل تشخيص ومنتجات طبية مأمونة وفعالة، وغيرها من المبادرات ذات الصلة، بما في ذلك المبادرات الأفريقية مثل الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية والصندوق الائتماني الأفريقي لشراء اللقاحات التي تسرع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد كوفيد-19؛

17 - **تشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة بذل الجهود في مجال تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بالاستفادة من التكنولوجيات الرائدة والاستثمار في عمليات الرقمنة من أجل تعزيز الاتصال الإلكتروني، وتحث كافة الجهات المعنية صاحبة المصلحة على النظر في ضمان التمويل المناسب للتنمية الرقمية ووسائل التنفيذ الملائمة، بما في ذلك تعزيز بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية؛

18 - **ترحب** بقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان موضوع "تحقيق العدالة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال جبر الأضرار" بوصفه موضوع الاتحاد

(18) انظر [A/55/240/Add.1](#)، المرفق.

الأفريقي لعام 2025، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظم خلال الدورة التاسعة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة حوارا سياساتيا رفيع المستوى بين صانعي السياسات والممارسين والخبراء وأعضاء المجتمع المدني في سياق سلسلة حوارات أفريقيا لعام 2025 حول موضوع العدالة؛

19 - **تشجع** البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ خطط وسياسات إنمائية للتصنيع تتمشى مع ظروفها الوطنية واستراتيجياتها الإنمائية، في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام؛

20 - **تشجع أيضا** البلدان الأفريقية على التعجيل بتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، واغتنام الفرص الإنمائية التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، لسد الفجوات الرقمية؛

21 - **تدرك** أهمية الدور الذي يمكن للجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا أن تؤديه، في ظل تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، لتنفيذ ولاية الشراكة الجديدة وخطة عام 2063 وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها، وفي هذا الصدد تشجع البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تزويد الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالدعم اللازم لتنمية قدراتها؛

22 - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى توفير الدعم للبلدان الأفريقية في مساعيها الرامية إلى تنمية قدرات المكاتب الإحصائية ونظم البيانات الوطنية من أجل كفاءة توافر بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب؛

23 - **تقر** بأن أفريقيا من أقل المناطق إسهاما في تغير المناخ، غير أنها شديدة التأثر بعواقبه الوخيمة والتعرض لها، وتعرب عن بالغ القلق إزاء التحديات المتزايدة التي تطرحها ظواهر الجفاف وتدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات وعواقبها الوخيمة على مكافحة الفقر والمجاعة والجوع، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، أن يواصل دعم أفريقيا ليتسنى لها تلبية احتياجاتها في مجال التكيف، بوسائل تشمل تطوير التكنولوجيا ونقلها الطوعي ونشرها بشروط متفق عليها، بما فيها الشروط الميسرة والتفضيلية، وبناء القدرات وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها وفقا للالتزامات القائمة، وتؤكد الحاجة إلى أن تنفذ الأطراف النتائج المتفق عليها في كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس⁽¹⁹⁾ واتفاقية التنوع البيولوجي⁽²⁰⁾ وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي⁽²¹⁾ تنفيذا تاما، إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا⁽²²⁾ بما في ذلك إطارها الاستراتيجي للفترة 2018-2030⁽²³⁾، وتحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء التام بالتزامها بهدف التعبئة المشتركة لما قدره 100 بليون دولار في السنة على وجه الاستعجال وإلى غاية عام 2025 من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق تدابير التخفيف المجدي من آثار تغير المناخ والشفافية في التنفيذ، فيما يتعلق بالعمل المناخي، وخاصة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(19) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21.

(20) United Nations, Treaty Series, vol. 1760, No. 30619.

(21) اعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (الجزء الثاني)، المعقود في مونتريال، كندا، في الفترة 7-19 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(22) United Nations, Treaty Series, vol. 1954, No. 33480.

(23) ICCD/COP(13)/21/Add.1، المقرر 7/أ-13، المرفق.

24 - **تكرر تأكيد قلقها البالغ** إزاء تنامي التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيدين الدولي والمحلي، بما فيها التدفقات المتأتية من التلاعب بالتسعير التجاري والتلاعب بقيم الفواتير التجارية وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة، وتشدد على أن التدفقات المالية غير المشروعة تحد من توفر الموارد القيمة، بما فيها ما يوجه منها لتمويل التنمية، وترحب في هذا الصدد بالإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للجمعية العامة المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"⁽²⁴⁾، وتكرر تأكيد الالتزام بالحد بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030 بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، وذلك بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب والفساد والجريمة المنظمة عن طريق تعزيز الأطر المؤسسية والسياسات الوطنية والتعاون الدولي تمثيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽²⁵⁾، وتعترف بضرورة تعزيز الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإعادة الأصول واستردادها؛

25 - **تشير** إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030⁽²⁶⁾، الذي يقر بأهمية زيادة التعاون الدولي في مجال الضرائب، تشير أيضا إلى القرارين [244/77](#) المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 و [230/78](#) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 عن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة؛

26 - **تحيط علما** بالتقرير المتعلق بالدورة الثانية للجنة المخصصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية⁽²⁷⁾، وترحب بإنجاز اللجنة المخصصة لأعمالها؛

27 - **تشير** إلى إعلان مراكش الذي اعتمدته البلدان الأفريقية في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن تسريع تمويل الائتلاف الأفريقي، الذي عقد في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المغرب، والذي دعا إلى إيجاد هيكل مالي عالمي منصف وموأت للتنمية أفريقيا؛

28 - **تعترف** في هذا الصدد بالحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات جريئة وطموحة لإيجاد هيكل مالي دولي مستقر ومستدام يكون شاملا للجميع، وتكرر التأكيد على أن الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك نماذج عمله وقدراته التمويلية، يجب جعله أكثر ملاءمة للأغراض المنشودة وأكثر إنصافا واستجابة للاحتياجات التمويلية للبلدان النامية من أجل توسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار الاقتصادي ووضع القواعد الاقتصادية على الصعيد الدولي وفي إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية؛

(24) القرار د-1/32، المرفق.

(25) القرار 313/69، المرفق.

(26) A/75/810/Rev.1، المرفق.

(27) A/79/333.

29 - **تحث** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحشد وتوفير التمويل الإضافي في حدود ولاياتها من أجل دعم البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتدعم جهود إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وتدعو إلى الاستمرار في تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تأمين زيادات في المنح والتمويل المقدم بشروط ميسرة وتحسين الاستفادة من قواعدها الرأسمالية والنظر في السبل التي يمكن لمجالس إدارة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تتبناها لزيادة رؤوس أموالها، وتشجع الحوار بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية؛

30 - **ترحب** بعملية تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل 650 بليون دولار في 23 آب/أغسطس 2021، وتشيد ببلوغ الغاية المتمثلة في توفير 100 بليون دولار من التعهدات لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة أو المساهمات المكافئة، وتوصي باستطلاع المزيد من الخيارات الطوعية المتصلة بحقوق السحب الخاصة التي من شأنها أن تلبي احتياجات البلدان النامية من أعضاء صندوق النقد الدولي، وتدعو إلى إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان الأشد احتياجا إليها بشكل طوعي وعاجل، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصولا احتياطية، وستستكشف سبلا من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجا؛

31 - **ترحب أيضا** بقرار اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تحسين سبل إسماع صوت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وسبل مشاركتها، بإنشاء مقعد خامس وعشرين في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مخصص لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

32 - **ترحب كذلك** بانضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين بصفة عضو دائم في قمة نيودلهي التي عقدت يومي 9 و 10 أيلول/سبتمبر 2023؛

33 - **تشدد** على أهمية التطبيق العاجل لوسائل التنفيذ (بناء القدرات، والتمويل المناخي، وتطوير التكنولوجيا ونقلها) من أجل تيسير مسارات الانتقال العادل وتعزيز التعاون الدولي بشأن مسارات الانتقال العادل ودعمها، لا سيما بالنسبة للأطراف من البلدان النامية؛

34 - **تؤكد من جديد** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل للجميع ومنصف، وتكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوسائل منها اتخاذ إجراءات موجهة والاستثمار في صياغة وتنفيذ كافة السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتجدد الالتزام باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث تحول من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات، وكفالة مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي، والقضاء على العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسين وعلى التمييز بجميع أشكاله؛

35 - **ترحب** بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة تقيّد 42 بلدا أفريقيا طوعية بالآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في 24 بلدا، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحث في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها بحلول عام 2023 على

النحو المتوخى في خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام 2063، وتحيط علماً بالمقرر المتخذ بشأن الإصلاح المؤسسي للآلية⁽²⁸⁾، وتؤكد الملكية الأفريقية للعملية، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، في تنفيذ برامج عملها الوطنية؛

36 - **تلاحظ** أن جائحة كوفيد-19 قد أعادت تشكيل مشهد تمويل التنمية في أفريقيا، وتشير إلى أن السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها بصورة فعالة، التي يؤكدُها مبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل رقمنة العمليات المالية العامة، وتحسين الكفاءة في النفقات العامة، وتعزيز تحصيل الإيرادات، والإدارة السليمة للديون، وتمكين القطاع المالي الخاص من أجل التنمية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين الشفافية المالية وشفافية الدين، والاستفادة من الشراكات العالمية والإقليمية، وتهيب بالبلدان الأفريقية أن تزيد حيزها المالي زيادة كبيرة في الأجل القصير عن طريق الاستفادة من مصادر تمويل لم تُستكشف من قبل أو لم تُستغل بالقدر الكافي، وتلتزم بدعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة لمواءمة سياسات واستراتيجيات التمويل مع أولويات الاستثمار والأطر القانونية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لمخاطر الكوارث والتنمية المستدامة بما يتماشى مع خطة عام 2030 وإطار سنداى والأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس؛

37 - **تشدد** على أن القدرة على تحمل الدين أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد أهمية القدرة على تحمل الدين وشفافية الدين وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد الحاجة إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، على تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحملها، مع مراعاة التحديات التي تشكلها البيئة والمخاطر الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالقدرة على تحمل عبء الدين بأعداد متزايدة للبلدان النامية، وما يستتبعه ذلك من ضرورة تنسيق الاستجابات السياسية، ونقر بالدور الهام الذي تؤديه تدابير تخفيف عبء الدين، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك إلغاء الديون حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون بوصفها أدوات لمنع أزمات الديون وإدارتها وحلها؛

38 - **تشجع** البلدان الأفريقية على الانضمام إلى تحالف الديون التي يمكن تحملها، الذي أنشئ في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على النحو الذي دعا إليه قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 7/2023 المؤرخ 21 آذار/مارس 2023، من أجل الدعوة إلى وضع إطار أكثر استدامة وشمولاً للجميع لمعالجة الصلات بين تغير المناخ والديون، وتحديد الحلول التي تساعد على بناء القدرة على الصمود؛

39 - **تهيب** بالبلدان الأفريقية أن تواصل بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة محلية تفضي إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة، ودعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبخاصة تلك التي تملكها النساء والشباب، وتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير الرسمي في أفريقيا واجتذاب الاستثمارات بطرق منها تهيئة مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ بمجرياته، وتدعو البلدان الشريكة لأفريقيا في التنمية إلى تشجيع الاستثمار في أفريقيا من جانب قطاعاتها الخاصة، وإلى تيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان الأفريقية بشروط متفق عليها؛

(28) انظر المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1(XI)، الجزء الحادي عشر.

- 40 - **تلاحظ** إعلان الجزائر لتنمية المؤسسات الناشئة المعتمد في المؤتمر الأفريقي للمؤسسات الناشئة الذي عقد في الجزائر العاصمة في الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي دعا إلى تسريع تطوير النظام الإيكولوجي للمؤسسات الناشئة في أفريقيا؛
- 41 - **تشير** إلى عقد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس التي عُقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، وتحت على تنفيذ ما اتخذ فيها من قرارات؛
- 42 - **ترحب** بانعقاد مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالمناخ في نيروبي في الفترة من 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2023، وتحيط علما بإعلان نيروبي للقادة الأفارقة بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل، وتؤكد من جديد أهمية تزويد البلدان النامية بوسائل التنفيذ؛
- 43 - **تشير** إلى عقد الجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في كونمينغ، بالصين، في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، والجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية برئاسة الصين، في مونتريال، بكندا، في الفترة من 7 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، ونتائجها، بما في ذلك إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وتحت على تنفيذ هذه النتائج على نحو مبكر وشامل للجميع وفعال، وترحب بعقد الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف، في كالي، بكولومبيا، في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024؛
- 44 - **تشير أيضا** إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023؛
- 45 - **تلاحظ** أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر رئيسي لتمويل التنمية وأنه يؤدي دورا ذا أهمية حاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع، بسبل منها تعزيز توافر فرص العمل اللائق والقضاء على الفقر والجوع، وأنه يسهم في كفاءة مشاركة الاقتصادات الأفريقية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي وييسر التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو، حسبما يكون مناسبا، أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتيسيره بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد المخاطر وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛
- 46 - **تعترف** بالتقدم المحرز في كفاءة حرية تنقل الأشخاص، وكذلك حركة السلع والخدمات في أفريقيا، وترحب ببدء نفاذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 30 أيار/مايو 2019، وبالجهود الجارية لتنفيذ الاتفاق بالكامل، بما في ذلك البدء الفعلي للنشاط التجاري في 1 كانون الثاني/يناير 2021، بهدف مضاعفة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود وتعافيها من جائحة كوفيد-19 وتحقيقها أهداف التنمية المستدامة؛

47 - **تلاحظ مع القلق** ضآلة حصة أفريقيا في حجم التجارة الدولية مقارنة بغيرها، وتكرر تأكيد ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لتحسين الاتساق في سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف وإلى بناء قدرتها على المنافسة عن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والأثر الاقتصادي والاجتماعي العميق الناجم عن جائحة كوفيد-19، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

48 - **تشدد** على أهمية إحراز التقدم نحو انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقراراً منها بإسهام هذا الانضمام في الاندماج الكامل لتلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحث في هذا الصدد على تيسير انضمام البلدان الأفريقية التي هي بصدد الاضطلاع بإجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك على أساس تقني وقانوني وبطريقة تتسم بالشفافية، وتؤكد من جديد أهمية القرار الذي اتخذته هذه المنظمة بشأن انضمام أقل البلدان نمواً إليها⁽²⁹⁾؛

49 - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تبقى أسواقها الغذائية مفتوحة للحفاظ على تدفق التجارة الدولية في الأغذية والأسمدة، وتشدد على أهمية التصدي للتحديات العالمية القائمة والناشئة، بما في ذلك عن طريق تيسير التجارة الزراعية وتصحيح ومنع القيود المفروضة على التجارة والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مثل الإفراط في تكديس الأغذية، وتتطلع إلى مواصلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية لإصلاح قواعد التجارة الزراعية، بهدف إحراز تقدم مجدٍ في التصدي لهذه التحديات العالمية في الأجل الطويل في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية؛

50 - **تلاحظ بقلق** الآفاق الاجتماعية - الاقتصادية العالمية المتسمة بالهشاشة وبانعدام اليقين إلى حد بعيد، واستمرار الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، والتوترات الجيوسياسية والنزاعات، والأزمات المتعددة الراهنة، وزيادة حدة الضغط على الغذاء والطاقة والتمويل، مما يؤثر على العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

51 - **تشجع** الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تشجيع الاستثمار في تطوير نظم للطاقة تكون مستدامة وموثوقة وحديثة وشاملة للجميع ومنصفة، بوسائل من بينها تعزيز نظم الطاقة من خلال الربط بين الشبكات عبر الحدود، حسب الاقتضاء، وعلى النظر في دمج حلول الطاقة المتجددة اللامركزية في تخطيط الطاقة، حسب الاقتضاء، وتسلم بأن عمليات التحول في مجال الطاقة ستتخذ مسارات مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم؛

52 - **تكرر تأكيد** أننا ماضون معاً على درب تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، بوسائل منها التعاون الدولي والشاركة على أساس الثقة المتبادلة والمصلحة التامة للجميع، بروح من التضامن العالمي، ومن أجل المستقبل المشترك للجيل الحالي والأجيال المقبلة، مع التركيز على احتياجات البلدان الأفريقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

53 - **ترحب** بمختلف المبادرات الهامة بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية، وتشدد على ضرورة تنفيذها بصورة فعالة، وتقر في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال

والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تحقيق التنمية، ولا سيما تنفيذ الشراكة الجديدة، استنادا إلى الاحتياجات والأولويات الأفريقية المحددة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

54 - **تكرر تأكيد** أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، ويثلج صدرها ما حققته البلدان القليلة التي تمكنت من الوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وبهدف تخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا أو فاقت هذا الهدف، وتحت سائر البلدان على تكثيف جهودها لزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية وبذل مزيد من الجهود الملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛

55 - **تشدد** على أهمية المناقشات المفتوحة والشاملة والشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحيط علما بمقياس "مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة" الجديد، مؤكدة من جديد أن أي مقياس من هذا القبيل لن ينعكس من الالتزامات المقطوعة بالفعل؛

56 - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع مشاريع وبرامج تتدرج في نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما لخطة عام 2063 ومشروعها الرئيسي ذي الصلة وخطة السنوات العشر الثانية لتنفيذها، وتهيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المتعلقة بإرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية؛

57 - **تدعو** الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى مواصلة الإسهام في كفاءة الفعالية والموثوقية لعملية آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عن طريق التعاون في جمع البيانات وتقييم الأداء، وتطلب إلى الأمين العام أن ينظم جلسة للحوار التفاعلي بين أصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وذلك خلال الدورة التاسعة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة؛

58 - **تقرر** إدراج البند المعنون "من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى خطة عام 2063: التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة في أفريقيا والدعم الدولي" في جدول الأعمال المؤقت للنظر فيه واتخاذ قرار بشأنه خلال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية الثمانين؛

59 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل سنة تقريرا شاملا وعملي المنحى لإثراء المناقشات الجارية في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بتنفيذ هذا القرار، يُعده على أساس المعلومات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة.